ردود شركة الاتصالات الاردنية (أورانج الخط الثابت) على ملاحظات الشركات على "إخطار طلب ملاحظات حول تعديل خطة الترقيم الوطنية"

تشكر لكم شركة الاتصالات الاردنية إتاحة المجال لتقديم ردودها على ما ورد في ملاحظات الشركات المستلمة على الإخطار المذكور أعلاه. ومع تأكيد شركتنا على ملاحظاتنا بموجب كتابنا رقم (1159/11/15/9/6) تاريخ (2017/2/22)، تجدون فيما يلي ردودنا على بعض الملاحظات الواردة من الشركات والمنشورة على موقع الهيئة الالكتروني:

ملاحظات شركتي زين ومدى:

- لا نؤيد ما جاء في الفقرة رقم (1) من إجابة شركتي زين ومدى للأسباب التالية:

- إن التقسيم الحالي المرتبط بالأرقام الجغرافية له من الأهمية البالغة بهدف ضمان المحافظة على الفهم العام والسائد لدى عامة المشتركين بخصوص خدمات الاتصالات المرتبطة بالموقع الجغرافي (Geographical Services) من حيث نوع الخدمة المقدمة، والأرقام المستخدمة في تقديم تلك الخدمات، والمحافظة على شفافية أسعار تلك الخدمات، حيث يرتبط تسعير الخدمة حالياً بالمنطقة الجغرافية.
- لا زالت الخدمة الهاتفية الثابتة تقدم من خلال أجهزة مقاسم موزعة ما بين المحافظات بعكس ما ذكرته شركتي زين ومدى. مشيرين بهذا الخصوص الى خطة الترقيم الوطنية الحالية تتضمن اتاحة تخصيص ارقام للخدمات الثابتة غير المرتبطة بالموقع الجغرافي، وبالتالي فان شركتي زين ومدى تستطيعا اللجوء إلى استخدام النطاق الرقمي الخاص بالخدمات غير المرتبطة بالموقع الجغرافي (Location Independent Services) وذلك لتقديم خدمات الثابتة والتي لا تعتمد على الموقع الجغرافي ولا تتضمن تمييزاً بالسعر بين المحافظات.
- تسعير تكاليف الخدمة الهاتفية الثابتة المقدمة من أورانج الخط الثابت يعتمد على المسافة، وذلك وفقاً للآلية المطبقة من قبل الهيئة لنماذج التكاليف الخاصة بهذه الخدمة، حيث أن نماذج تكاليف هذه الخدمة تتضمن تحديد أسعار المكالمات داخل المحافظة (المكالمات المحلية) وأسعار المكالمات خارج المحافظة (المكالمات الوطنية).
- إن المساحة الجغرافية للمملكة تعتبر كبيرة مقارنة بمساحة كل من مملكة البحرين ودولة قطر، إضافة إلى توزع السكان على جميع أنحاء المملكة، مما يجعل المقارنة التي أوردتها شركتي زين ومدى غير مناسبة.
- إن التعديل المقترح على الأرقام الجغرافية لن يسهل على المشتركين وخاصة مشتركي الشركات والمؤسسات، حيث سيؤدي إلى تحملهم أعباء مالية إضافية مثل طباعة الأوراق التي تحتوي على عناوين شركاتهم وبطاقات التعريف الشخصي، هذا بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة بتغيير المقاسم (PBX) لديهم أو إعادة تهيئتها وإعداداتها نظراً لتعدد مزودي تلك المقاسم، آخذين بعين الاعتبار أن بعض هذه المقاسم لم يعد يتوفر لها خدمات دعم فني.

- إضافة إلى ما سبق، نؤكد على ما جاء في ملاحظات شركتنا على إخطار طلب ملاحظات حول تعديل خطة الترقيم الوطنية" بأن تعديل التقسيم الحالي للأرقام الجغرافية ينطوي على مخاطرة عالية من الناحية الفنية بالنسبة لشركة أورانج الخط الثابت، حيث أن المقاسم في أورانج الخط الثابت تعتمد على تقنية TDM التي تعتبر في نهاية عمرها بالنسبة للأجهزة والبرمجيات وذلك وفقاً لخطط البائعين والمصنعين ودورة حياة المنتجات ذات العلاقة، وهي خارج الضمانة الفنية لأية تعديلات عليها وأن تطبيق التعديل على المشتركين الحاليين قد يتسبب بتعطيل الخدمات للمستخدمين النهائيين نظراً لانتهاء العمر التشغيلي للمقاسم المعتمدة على تقنية (TDM). إضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ إعادة هيكلة الترقيم الجغرافي الثابت سيتسبب في تكاليف لا لزوم لها.

- لا نؤيد ما جاء في الفقرة (2/ت) من ملاحظات شركتي زين ومدى، حيث أن اتصال الآلة M2M يعتمد على بروتوكول الانترنت IP، وبالتالي فإن الرقم المخصص للمشترك والمُعتمد على مقياس E.164، يستخدم من قبل المشغل لأغراض الفوترة وإدارة الاشتراك. وعليه، فإن استخدام أية رموز في الحيز الرقمي لتعريف المشغل أو نوع الخدمة سيحد وبشكل كبير من الارقام المتوفرة ويعتبر غير ضروري.

- نؤيد ما جاء في الفقرة (2/ث) من ملاحظات شركتي زين ومدى حول تخصيص سعات بـ (100) الف رقم على الأقل، وفي هذا السياق، نؤكد على ملاحظاتنا بأن ترقيم خدمات (M2M) على مدى الطويل يجب أن يعتمد على برتوكول IPv6.

- نرجو التأكيد على ما ورد في ملاحظات شركتنا على إخطار طلب ملاحظات حول تعديل خطة الترقيم الوطنية" بأن موضوع اتصال الآلة (M2M) يتطلب دراسته بشكل معمق وأكثر تفصيلاً من خلال استشارة عامة مخصصة لذلك، على أن يتم النظر في موضوع ترقيم تلك الخدمات ضمن اطار تنظيمي عام يأخذ بعين الاعتبار تعريفها، ومتطلبات ترخيصها، الخصوصية وامن المعلومات، وحماية البيانات.

- لا نؤيد ما جاء في الفقرة رقم (3) من إجابة شركتي زين ومدى، حيث أن الاستخدام الحالي للنطاق الرقمي الخاص بالخدمات غير المرتبطة بالموقع الجغرافي في حدودٍ منخفضة جداً أو يكاد يكون معدوماً. كما أن إعادة النظر في زيادة السعة المتوفرة من هذا النطاق الرقمي يجب أن تتفق مع المتطلبات العامة المنصوص عليها في المادة (2.1) من خطة الترقيم الوطنية من حيث عدم توفر سعات كافية في النطاق الرقمي المعني، او هنالك حاجة لتلبية الطلب على نمو خدمات معينة، وهو ما لا يتوفر حالياً في الخدمات غير المرتبطة بالموقع الجغرافي.

- لا نؤيد في ما جاء في الفقرة (4/أ) من إجابة شركتي زين ومدى للأسباب التالية:
  - إن توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات (E212) حول إزالة التقييد عن رمز الشبكة المتنقلة (MNC) غير ملزمة.

- لا تتوفر ممارسات عالمية أو معايير كافية حتى الآن بخصوص فتح المجال أمام تخصيص رمز الشبكة المتنقلة (MNC) لغير مشغلي شبكات الاتصالات المتنقلة.
- إن تغيير القواعد الحالية بخصوص تخصيص رمز الشبكة المتنقلة (MNC) يجب أن يكون مبرراً ومسبباً بشكل كافٍ اعتماداً على دراسة لوضع سوق الاتصالات بشكل عام والفوائد المتأتية من هذا التغيير، بحيث يكون الخيار الوحيد بعد استنفاذ جميع الوسائل الأخرى لتلبية متطلبات السوق.
- أن تخصيص رمز الشبكة المتنقلة (MNC) لمشغلي خدمات النفاذ اللاسلكي الثابت بالحزم العريضة وتحديداً مشغلي (Fixed LTE) لا يراعي الفروق الجوهرية القائمة حالياً بين أنواع وقيم العوائد والرسوم المطبقة في قطاعي الاتصالات الثابتة والمتنقلة، حيث ان إغفال تلك الفروق سيؤدي إلى تشجيع أحد القطاعين على حساب الآخر ونشوء تشوهات في القطاعين معاً.

- نؤيد ملاحظات شركتي زين ومدى حول عدم التشارك في رمز الشبكة المتنقلة (MNC) بين المشغلين.

- نؤيد ما جاء في الفقرة (5/ب) من ملاحظات شركتي زين ومدى، حيث أن أية تعديل لخطة الترقيم الوطنية يجب يتبعه فترة زمنية معقولة لإجراء التغييرات الفنية والتجارية اللازمة، وإعلام المشغلين الدوليين، إضافة إلى إعلام المستخدمين وتوعيتهم بتلك التغييرات.

ملاحظات شركة امنية:

- نؤيد ما جاء في الفقرة رقم (1) من ملاحظات شركة امنية بأن المنحنى التنازلي للأعداد مشتركي الهاتف الثابت على مدى السنوات السابقة وحتى اليوم لا يبرر مقترح الهيئة بزيادة عدد خانات الهاتف الثابت وبالتالي زيادة سعات الترقيم الثابت، إضافة إلى ما اوردته شركة امنية من تأثير ذلك على خبرة الجمهور، وتعقيد إجراءات المقاسم وفوترة الأرقام بين الشبكات، والتكاليف التي سيتحملها المشتركون.

- نؤيد ما جاء في الفقرة رقم (2/2) من ملاحظات شركة امنية بأن تخصيص سعة رقمية بـ (10) آلف رقم غير كافٍ، ولكن نؤكد على ان تخصيص السعات الرقمية لخدمات (M2M) يجب أن يكون للمرخص لهم فقط. وفي هذا السياق، نؤكد على ملاحظاتنا بأن ترقيم خدمات (M2M) على مدى الطويل يجب أن يعتمد على برتوكول IPv6.

- نؤيد ما جاء في الفقرة رقم (4) من ملاحظات شركة امنية حول الصعوبات والتكاليف المرتبطة بالتشارك في رمز الشبكة المتنقلة (MNC).